محاضرة رقم: 14	
الكلية	التربية للعلوم الانسانية
القسم	التاريخ
المادة	تاريخ البلاد العربية المعاصر
المرحلة	الرابعة
السنة الدراسية	2021-2020
الفصل الدراسي	الاول
المحاضر	أ.د.عبدالستار جعيجر عبد
عنوان المحاضرة باللغة العربية	لبنان خلال الحرب العالمية الثانية
عنوان المحاضرة باللغة الانكليزية	Lebanon during World War II
المراجع والمصادر	1) منير البعلبكي وبهيج عثمان وشفيق جحا: المصوّر في التاريخ، الجزء العاشر، 1969. 2) كمال الصليبي: تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، 1991. 3) عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي: التاريخ المعاصر، أوروبا، دار النهضة العربية.

لبنان خلال الحرب العالمية الثانية

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية أوقفت سلطة الانتداب الحياة الدستورية في لبنان كما قيّدت الحريات وعمدت إلى القضاء على أي تجمع وطني تتوجس منه خطرًا عليها، واخضعت الصحف لرقابة شديدة، وحاولت مصادرة أجهزة الراديو. من جهتهم، كان اللبنانيون يترقبّون المستقبل بخوف وقلق، إذ عادت بهم الذاكرة إلى ويلات الحرب العالمية الأولى. وقد شهدت البلاد أزمة معيشية حادة واضطرب الأمن، وأصبح لبنان داخل معركة بين قوات فيشي وجيش الحلفاء.

التجمعات اللبنانية والجرائد في عهد الانتداب

لم يتح حكم الانتداب لأي تجمع وطني أن يصبح حزبًا كبيرًا، إذ عمل على القضاء على كل تجمع وطني يشكل خطرًا عليه. أما ما سمح به آنذاك من تجمعات فكان في نوعين:
تكتلات تدور حول اشخاص مثل كتلة إميل إده والكتلة الدستورية النيابيتين، أو منظمات ذات لون طائفي، مثل الكتائب والنجادة والغساسنة.ارتكز تفكير إميل إده السياسي إلى معاهدة التحالف والصداقة المعقودة في

العام 1936 بين فرنسا ولبنان والتي تجعل من فرنسا حامية لاستقلال لبنان. أهم أركان هذه الكتلة قبل العام 1939 كانوا ثلاثة، هم: موسى نمور، حبيب أبو شهلا، وأحمد الحسيني.

وكانت جريدتا «الأوريان» الصادرة بالفرنسية و«العهد الجديد» الصادرة بالعربية، لسان حال كتلة إميل إده، التي سميت في ما بعد «الكتلة الوطنية». أمّا الكتلة الدستورية فقد سميت كذلك بسبب مطالبتها بإعادة الدستور ودعوتها إلى المحافظة على الحياة الدستورية في لبنان. فعلى أثر وقف الحياة الدستورية في العام 1932 اجتمع حول الشيخ بشارة الخوري عدد من النواب الذين طالبوا بإعادة الدستور، وهم: الشيخ فريد الخازن، حسين الأحدب، ميشال زكور، وجبران التويني. اجتماعات هؤلاء مع بشارة الخوري كانت النواة المؤسسة للكتلة الدستورية التي ظهرت بعد انتخابات 1934. وقد انضم إلى هذه الكتلة في ما بعد كميل نمر شمعون وسليم تقلا. تولّت جريدة «لوجور» لصاحبها ميشال شيحا والتي تصدر باللغة الفرنسية، دعم الكتلة الدستورية فكانت تدافع عن سياستها وتهاجم معارضيها، كما كانت جريدة «النهار» لصاحبها جبران التويني تقوم بالمهمة نفسها لدى قراء العربية.

انحصر نشاط الكتلتين في أروقة المجلس النيابي وقاعاته، وكان هدف المنافسة بينهما كسب مقعد نيابي أو وزاري توطئة للفوز برئاسة الوزارة أو الجمهورية. وحتى العام 1939، لم يكن لأي من الكتلتين ميثاق مكتوب ينص على أهدافهما ووسائلهما في العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ولم يكن ايضًا في الإمكان أن يصل أي شخص إلى النيابة إذا لم تكن السلطات الفرنسية راضية عن وصوله. لذلك ظلّ دور الكتلتين على السواء محصورًا في الأعمال الإدارية التي لا توجه سياسة ولا تخالف خطة وضعتها حكومة الانتداب، غير أن عددًا كبيرًا من أعضائهما كان له دور كبير في الحياة السياسية في عهد الاستقلال.

نَعِم لبنان بفترة من الحكم الدستوري بين العامين 1937 و1939 تحقق خلالها تقدم سياسي ملحوظ. ففي 4 كانون الثاني 1937 أعلن المفوض السامي داميان دو مارتيل عودة الحياة الدستورية التامة إلى لبنان. لكن نشوب الحرب العالمية الثانية في أيلول 1939 وضع سلاحًا فعالًا في يد دولة الانتداب، فأعاد المفوض السامي غبريال بيو الذي خلف داميان دو مارتيل في المفوضية الفرنسية تعليق الدستور للمرة الثانية، وحلّ المجلس النيابي، وأقال الحكومة، وقيّد الحريات، وأمعن في الحد من سلطة رئيس الجمهورية إميل إده. كما اعتبر لبنان منطقة حربية بموجب انتداب فرنسا عليه.

خضعت الصحف لرقابة شديدة، وكان جهاز الراديو الوسيلة الوحيدة التي يطلّع اللبنانيون من خلالها على سير الحرب ويتابعون أخبارها عبر محطات الإذاعة العالمية. وقد حاولت السلطة الفرنسية مصادرة هذه الأجهزة التي تفسد عليها سياستها في إخفاء ما تريد من أنباء عن الوضع العسكري، لكن هذه المحاولة أخفقت.